التدريب للطالب الجامعي، واقعه واهميته

اعداد: د. محمد شاهين
عميد شؤون الطلبة

تعتبر الجامعات مراكز للعلم والتطور وتنمية المعارف والعلوم والمهارات كما انها منابع للابداع والابتكار بما تضمه من نخبة المفكرين والعلماء، وبما تديره من مختبرات ومكتبات ومراكز بحوث وبما تمارسه من انشطة بحثية وتعليمية وتربوية وتقلبات فكرية، فهي بذلك تمثل مكانة العقل من جسد المجتمع، فإذا كانت ادارة المجتمع تتمثل في سلطاته السياسية ومراكز صنع القرار فيه، فإن سلامة هذه القرارات وصوابها يخضعان في جانب اساسي منها لمدى اعتمادها على موجهات عقل المجتمع (الجامعات) بإعتبارها النظام الاول المسؤول عن الصياغة الفكرية والتشكيل الثقافي لمخرجاتها وهم الطلاب.
وقد وجد ان اهداف النظام الجامعي في تطور مستمر عبر مراحل التاريخ وتسير في اتجاه خدمة المجتمع، فاتسعت فاعلية وتأثير الجامعة وتنوعت مع تقدم المجتمع ونمو المعرفة، فإزداد الهيكل التنظيمي للجامعة تعقيداً واتسم بناؤها الاجتماعي بخصائص لا يمكن ان نجدها في أي مؤسسة اخرى فلم تعد رسالة الجامعة قاصرة على العملية التعليمية فقط، انما امتدت لتشمل محيطها ومجتمعها الذي توجد فيه بما فيه من مشكلات وما له من متطلبات وما تمثله من تحديات تجعل الجامعة في حركة دائمة لاستيعاب المتغيرات المحيطة بها.
ولعل هذه الخاصية الاندماجية الحركية التي تربط الجامعة ببيئتها المحيطة تفرض عليها انماطاً من التفاعل الاجتماعي باعتبارها نظاماً اجتماعياً مفتوحاً قائماً على مجموعة من التغيرات الداخلية التي تشمل الاخذ والعطاء والتأثير والتأثر في حركة دائمة لا تتوقف، وفي ضوء هذا الواقع فإن الجامعة بحاجة الى تدريب الطلبة واثراء عملية تدريب طلبتها من خلال مراكز الاتصال بالصناعة وغيرها في المجتمع الذي توجد به ومن خلال مراكز البحث التي تعمل داخل هذه الجامعة بهدف تحسين مستوى مفاءة واداء طلبتها من خلال توفير فرص التدريب العملي لهم في المجالات التطبيقية المتاحة في الصناعات الموجودة بالبيئة المحيطة بتلك الجامعات.
واذا كان التدريب ركناً اساسياً من اركان العمل الجماعي، ومظهراً من مظاهر رقيها، فإنه في المرحلة الراهنة يمثل مطلباً من مطالب معايشة التفجر المعرفي والتكيف مع تغييراته المتسارعة، فضخامة المعارف المتكونة وتجددها السريع يحتمان على العمل الجاد والمتواصل لاكساب الطالب الجامعي اعداداً يكسبه نظرة شمولية تتشابك فيها الميادين العلمية والانسانية المختلفة، خاصة بعد ان اظهر التفجر المعرفي تشابك العلوم وتداخلها وتكاملها.
ولو نظرنا الى الامر من الزاوية الكمية الخالصة لتبين لنا ان مثل هذا الاعداد تفرضه متطلبات نمو المعرفة ذاتها حيث ان نمو المعرفة قد تسارع بصورة مذهلة وتعددت مجالاتها وتنوعت تخصصاتها ودقة تنظيمها، وترابط فروعها وتكاملها وشمول واتساع آثارها وتجاوزها حدود اوطانها تحتم بالضرورة اتساع افق النظرة الى التدريب وتنظيمه وارساء قواعده على اسس تضمن للطالب الجامعي الابتكار والملائمة الذاتية لتقنيات المستقبل والتحكم بها حيث بات في حكم المؤكد ان القدرة على الابتكار العملي يمكن تنميتها عن طريق التدريب.
والامر نفسه يصدق على غير ذلك من الميول والعادات العقلية المفيدة علمياً مثل ملكة النقد بتحليل وتقديم المواد المكتوبة وكذلك التشكيك في المذاهب والمبادىء المسلم بها، وهذا يعني بعبارة اخرى ان التدريب الفعال يعتبر وسيلة فذه يمكن اعتمادها لتنمية قدرات الطالب الجامعي لاكتساب مهارات جديدة تعدل اتجاهاته وتوسع مفاهيمه وترسخ فيه المقدرة على الابتكار والتجديد والابداع وتخليصه مما اعتاد عليه من اساليب واتجاهات تعيقه من التلائم مع حجم وسرعة وسير التقدم في المعرفة والطرق الفنية للحصول عليها.
وبذات القدر من الاهمية فإن التدريب وسيلة فعالة لتحقيق الربط المحكم بين المعرفة المكتسبة نظرياً والعمل المنتج، أي ربط التعليم بمجال تطبيقه العلمي والعملي مع التركيز بصورة خاصة على المشاكل المحسوسة التي تحتم ايجاد الحلول لها، وهذا

يعني اتاحة الفرص المعرفية امام الطالب الجامعي لاكتساب خبرات مباشرة من خلال ممارسة انشطة تطبيقية في مجال تخصصه، وإذا ما اضفنا الخبرات التربوية والثقافية والاجتماعية التي يمكن المرور بها واكتسابها جراء المشاركة في انشطة وفعاليات التدريب الذي يحصل خارج الحدود الجغرافية للموقع الجامعي، سواء اكان ذلك في اطار البلد الواحد او خارجه، فإننا نقف وجهاً لوجه امام ميزة اضافية تعطي المشروعية في التمسك بمبدأ تنظيم العملية التدريبية وارساء قواعدها وسبل نجاحها على اسس متينة وذلك عبر تمكين الطالب الجامعي من المرور بالخبرات التربوية، والثقافية والاجتماعية المخططة والمبرمجة التي تعني تنشئته على احترام وحب العمل النافع للمجتمع وتقدير قيمة الارتباط به، مثلما تمنحه الفرصة للتعرف المباشر على ثقافات وبيئات لم يتعرف عليها في ثنايا صفحات الكتب وردهات قاعات الدرس وغرف المختبرات.
ومن هنا تكمن اهمية وضرورة تأسيس دوائر للتدريب على مستوى الجامعات والكليات ضمن متطلبات تحقيق تدريب فعال يرتقي الى مستوى الطموح للمصالح الوطنية والقومية متوازياً مع احتياجات الطالب الجامعي في مجال اختصاصة وضمن الواقع الراهن لعملية التدريب والمشاكل المتنوعة التي تواجهه وضرورة وجود اهداف وسياسات واستراتيجيات واضحة ومحددة بدقة تمهد لوضع خطط وتصميم انشطة تستهدف العملية التدريبية على المستويين المحلي والخارجي.
ويتعين ابتداءً الاشارة الى ان دوائر التدريب على مستوى الجامعات لا ينبغي ان تكون بديلا لغيرها من الوحدات التنظيمية المعنية بالجوانب التنفيذية للتدريب المتخصص كمركز التعليم المستمر او الوحدات المسؤولة عن التربية العملية وسواها من الدوائر الميدانية الاخرى في حقول المعرفة التخصصية الاخرى.
من هنا فإن المهام التي نتصورها لدوائر التدريب على هذا المستوى تتضمن:

- توضيح فلسفة التدريب واهدافه ووسائله لتعميق الوعي بأهميته.
- تعميق العلاقة مع دوائر التدريب المماثلة في الجامعات الوطنية والعربية لتقديم الفرص التدريبية المتاحة والوقوف على ما توفره الجامعات الاخرى والمؤسسات الوطنية من فرص تحقق هدف تبادل واكتساب الخبرات وسعياً لترسيخ وتعزيز الروابط الوطنية والقومية واجراء مسح ميداني شامل للامكانات والفرص المتاحة لدى القطاع العام والقطاعين الخاص والمشترك والتنسيق معها لتحقيق اهداف العملية التدريبية سواء ما يتصل بتنفيذ البرنامج التدريبي في الميدان او تقديم التسهيلات اللازمة لضمان نجاحة كالتأمينات الصحية والتنقلات، والاقامة وسواها من التسهيلات الاخرى اللازمة لنجاح التدريب وتحقيق هذه المهام يستلزم بالضرورة توفير جملة من المسلتزمات يقف في مقدمتها:
- الدقة في اختيار كفاءات مؤهلة ومجربة لتحمل مسشؤولية قيادة العمادة.
- تأمين المتطلبات المادية اللازمة لعمل العمادة كالاجهزة والمعدات والادوات وبخاصة اجهزة الاتصال الحديثة.
- توفير الغطاء والدعم المعنوي للعاملين في العمادة لمساندة نشاطها.
- اصدار اللوائح المنظمة لعمل العمادة بحيث تتضح مهامها وتوصف اختصاصاتها ووظائفها ونطاق اشرافها، وتحدد صلاحياتها بوضوح.

واذا كانت المهام المناطة بدوائر التدريب على مستوى الجامعات تدخل في اطار تأمين متطلبات نجاح عملية التدريب داخلياً وخارجياً فإن هذه الدوائر ينبغي ان تختص بالمهام التي تدخل في صلب العملية التدريبية لتحقيق الاهداف على مستوى السياسات والاستراتيجيات المحددة من قبل البرامج التخصصية ومجالس الجامعات، ويكون من الجدير وضع بعض التصورات لمهام هذا المستوى على النحو التالي:

- تحديد الاحتياجات التدريبية والمتدربين المستهدفين والتكاليف والجداول الزمنية لتنفيذ البرنامج التدريبي.
- وضع خطة التدريب السنوي او الفصلي بحيث تتضمن انواع البرامج التدريسية ومناهجها واساليب تنفيذها ومستويات المشاركين فيها ومواقعها.
- توفير الضمانات المادية والبشرية اللازمة لتنفيذ خطة التدريب.
- ترشيح المشاركين في برامج التدريب الخارجية، محلية كانت ام عربية او دولية.

- ضمان توفر البيئة المناسبة للتدريب لحفز المتدربين على المشاركة الجادة في البرامج المعدة لهم.
- تطوير وسائل توثيق وتوظيف المتدربين على المستوى الوطني والقومي.
- القيام بعمليات متابعه منتظمة للوقوف على مدى تلبية البرامج التدريبية للحاجات العقلية للمتدربين.
- استطلاع آراء المتدربين بعد انتهاء فترة تدريبهم حول تأثير البرامج على مستوى ادائهم، وتقييم مدى فوائده، والعقبات التي رافقت مسيرة تنفيذه بهدف تطوير البرامج التدريبية.
- توثيق الصلة بالجهات المانحة والاحتفاظ بمعلومات وثيقة عن الخدمات والتسهيلات التي تقدمها للبرامج.
- تنظيم البرامج التعريفية بالمؤسسة والبلد المستضيفة والانشطة الترويحية والترفيهية المختلفة للطلبة لتحقيق الاهداف الثقافية للبرامج التدريبية.

ويتطلب التنفيذ الفعال لهذه المهام جملة من الشروط يقف في مقدمتها الاتي:

- الادراك الواعي والكامل لاهمية التدريب في استكمال شروط اعداد وتأهيل الطالب الجامعي ليكون عضواً فاعلاً في الميدان لدى ممارسته تخصصه.
- الوعي بأن التدريب سلسلة متماسكة الحلقات وان اهمال أي منها او الاخلال بها يعرض العملية التدريبية برقيها الى المخاطر.
- القناعة التامة بالمنهج العلمي اسلوباً وممارسة لضمان الدقة في حصر الاحتياجات التدريبية وتحديد مسلتزمات نجاحها.
- ادراك قيمة العمل الجماعي التعاوني بين الجامعات ومواقع التدريب الخارجية.

ولعل من الجدير التطرق الى العقبات والصعوبات التي تعترض مسيرة العملية التدريبية في الجامعات الفلسطينية والتي تجمع على ان التدريب الذي نطمح اليه ما زال مطلباً بعيد المنال لاسباب كثيرة يتقدمها الاتي:

- غياب التوجيهات الحقيقية والجادة لدى صناع القرار على مستوى الوزارات المعنية وفي مقدمتها وزارة التربية والتعليم العالي وكذلك القرار الجامعي لوضع العملية التدريبية في مستوى واحد من حيث الاهمية مع عمليات الاعداد والتأهيل الاكاديمي للطالب الجامعي في التخصصات والبرامج المختلفة.
- غياب الموقف الايجابي من العملية التدريبية على مستوى الطالب والجامعة والمسؤولين والمؤسسات والشركات، ويتضح ذلك من تدني مستويات الدعم المادي والمعنوي وعدم وضوح السياسات المتصلة بالتدريب والاخفاق في تحديد استراتيجيات تستجيب لمتطلبات التنمية البشرية بمفهومها العام.
- استمرار سيادة وتسلط المناهج التقليدية وانعكاساتها السلبية على مستوى طرائق التدريس واساليب التدريس، ونظم التقويم، والعادات المرتبطة بالانشطة الذاتية للطلبة.
- غياب الاطر المؤسسية اللازمة والمتخصصة للتنظيم والتخطيط والمتابعة والتقويم للفعاليات ذات الصلة بتدريب الطلبة، مما ادى الى خضوع العملية التدريبية الى الاجتهادات، والمبادرات الخاصة ، او تركها تسير سيراً عشوائياً وبخطى بطيئة ومتقطعة.
- الاخفاق في بلورة الاتجاه الذي يربط التخصص الاكاديمي بميدان العمل ذات الصلة، وانعكاسات ذلك على مستوى اهتزاز ثقة القطاعات الخدمية والانتاجية بكفاءة المخرجات الميدانية.
- الموقف السلبي لمؤسسات القطاع العام والقطاعين الخاص والمشترك في عملية التدريب قبل الخدمة جراء الارباك الذي يلحقه المتدربين بسبب سوء التنظيم لدى توزيع المتدربين او فقدان المتابعة او عدم وضوح الاهداف.
- المواقف السلبية للطلبة انفسهم من قضايا التدريب لاسباب كثيرة لعل في مقدمتها الموقف من المهن، والعمل المهني بعامة.

واخيراً، فإننا نطمح ان تتظافر الجهود للوصول الى واقع افضل في توفير فرص التدريب والاهتمام بتدريب الطالب الجامعي والتفكير جدياً في توفير دوائر متخصصة للتدريب او انشاء وحدة تدريب في كل مؤسسة تعليمية ووحدة

مركزية في وزارة التربية والتعليم العالي تضع السياسات العامة وتنسق بين الدوائر المحلية في مؤسسات التعليم، وقد جاء من هذا المنطلق متابعة الجامعة ومشاركتها في الملتقيات التي يقيمها المجلس العربي لتدريب طلاب الجامعات التي تعقد سنوياً في احدى الجامعات العربية لتبادل تدريب الطلاب، وتوفير فرص ولو محددة لتدريب مجموعة من طلبتنا في جامعات ومؤسسات عربية مع التأكيد على ضرورة السعي لتوفير فرص تدريب محلية مناسبة لطلبتنا، خاصة في بعض البرامج التي تتضمن الخطة الدراسية لها مقررات في التدريب الميداني واكتساب الخبرة العملية التي تصقل وتزيد تحصيل الطالب الاكاديمي وتسهم في توفير المخرجات القادرة على الاسهام في خدمة مجتمعها. فهل يحق لنا ان نطمح الى خطوات فاعلة في هذا الاتجاه من كافة ذوي الاختصاص والمسؤولية في المستقبل القريب؟؟ سعياً لتلبية ومواجهة متطلبات العصر بكل ما فيها من تحديات ليس فقط على الصعيد العلمي او الاكاديمي بل على الصعيد الحضاري وبشكل اساسي من خلال تنمية مهارات الطلبة الجامعيين واعدادهم الاعداد الامثل للنهوض لاستحقاقات الادارة العصرية بتحدياتها الحضارية اياً كانت ريحها.

نشاطات دائرة شؤون الطلبة

- بناء على طلب من المركز الفلسطيني لتعميم الديمقراطية وتنمية المجتمع (بانوراما) وضمن فعاليات مشروع التجمع الشبابي للقيادة فقد استضافت دائرة شؤون الطلبة في منطقة رام الله والبيرة التعليمية مهرجان "نحن الشباب" الذي اشتمل على عرض للمواهب الشبابية من غناء، مسرح، دبكة، وشعر، اضافة لحضور بعض الشخصيات المشاركة والداعم لقضايا الشباب سعياً نحو دق اجراس مشاكل الشباب في مجتمعنا الفلسطيني. بدوره قال أ. محمد شاهين، مدير دائرة شؤون الطلبة في كلمة باسم الجامعة، ان هذا البرنامج هو عرض لمواهب الشباب ودعا الى تحويل الانشطة الطلابية من الانغماس في البعد السياسي فقط الى جوانب اخرى مهمة تركز على المجالات الاكاديمية اولاً ومن ثم الثقافية، الفنية، والاجتماعية وحث مؤسسات التعليم العالي ومجالس الطلبة والاطر الطلابية على التركيز على ابراز مناحي الشخصية الطلابية لزيادة فعالية اداء الطلبة والتخفيف عنهم، لا سيما في ظل ظروف لمعاناة السيئة الحالية.
- شاركت مجموعات من طلبة جامعة القدس المفتوحة في المناطق التعليمية والمراكز الدراسية، كان قد تم فرزها من خلال شؤون الطلبة بالتعاون مع مجالس الطلبة المحلية في لقاءات مشروع القيادات الشابة ضمن انشطة الملتقى الفكري العربي وتنسيق من وزارة التربية والتعليم العالي، والذي يهدف الى تشجيع مشاركة الطلبة الفلسطينين في الجامعات الفلسطينية في بناء المجتمع الفلسطيني من خلال نشاطات تعتمد المبادىء الديمقراطية وتشمل لقاءات عامة بين الطلاب والمسؤولين، وورشات عمل ومعسكرات تعليمية صيفية، وذلك بهدف زيادة معرفة وقدرات وتوجهات الاجيال الجديدة للاسهام في تطوير مستقبل الشعب الفلسطيني.
حيث بدأت المراحل الاولى للمشروع وبالمشاركة لطلبة المنطقة مع طلبة الجامعات والكليات المقيمة التي تقع ضمن نطاق الموقع الجغرافي من خلال عقد لقاءات عامة لتحديد القضايا التي تعيق الطلبة وتواجه حاضرهم ومستقبلهم بإعتبارهم طلاب ومواطنين وقيادات مستقبلية لتحديد خمس قضايا مركزية يتم العمل عليها في المراحل اللاحقة من المشروع ومناقشتها.